

اتجاهات الفرد الجزائري نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية

صيفية جدوالي - جامعة سطيف - 2

ملخص:

هدف هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات أفراد المجتمع نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية، وقد تم تطبيق مقياس اتجاهات يرصد شدة هذا الاتجاه وقوته، على عينة مكونة من 320 فرداً وقد اختيرت من مجتمع مفتوح وتم استعمال اختبار k^2 لكشف الفروق في اتجاهات الذكور والإإناث، واتجاهات كبار السن وصغر السن، وكذلك اتجاهات الجامعيين وذوو مستوى أقل من الجامعي نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية، لتخالص الدراسة في الأخير إلى ثلاثة نتائج رئيسية هي:

- وجود فروق في الاتجاه نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية مرتبطة بالجنس والمستوى التعليمي.

- وجود فروق طفيفة في الاتجاه نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية بين كبار السن وصغر السن.

- اتجاهات أفراد المجتمع الجزائري نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية جاءت إيجابية في بحثها.

Résumé:

L'objectif essentiel de cette étude est de déterminer les orientations des membres de société algérienne envers les femmes occupants des postes de direction dans le secteur de l'enseignement. Pour cela, la chercheuse a appliqué une échelle, pour ces orientations sur un échantillon de 320 individus choisis au hasard, pour tenter de détecter le degré et la force de leurs orientations. En outre, on a utilisé le teste k^2 pour dépisté les différences entre les deux sexes (masculin, féminin), ainsi qu'entre les plus âgés et les moins âgés, et en fin entre ceux qui ont le niveau universitaire et ceux qui n'ont pas atteint ce niveau. Les résultats de cette étude se sont fait sur trois catégories :

- *l'existence des différences dans les orientations envers la femme qui occupe des postes de responsabilité dans les établissements scolaires selon le sexe, et le niveau scolaire.*
- *l'existence de faibles différences dans les orientations quant à la désignation de la femme dans des postes de responsabilité entre les plus âgés et les moins âgés.*
- *les orientations des algériens envers la désignation de la femme dans des postes de responsabilité sont assez positives.*

ـ تمهيد:

مر المجتمع الجزائري شأنه شأن العديد من المجتمعات العالم الثالث بالكثير من التناقضات من حيث الأوضاع والتحديات الواقعية والمشاكل الاجتماعية، التي عانى ويعاني منها الجنس البشري رجالاً ونساء على حد سواء، عبر مراحل تاريخية طويلة نتيجة تعرضه لأنواع الظلم والاضطهاد والاستعمار المختلفة، فأدى هذا الواقع المأساوي إلى استغراق طاقات أجيال عديدة في فوهة المتطلبات المادية التي عجزت عن مواكبة التطورات الثقافية والعلمية والأحداث السياسية، وغير ذلك مما يتعلق بحركة العالم من حولنا، هذا فضلاً عن فقدان كل القدرات والإمكانيات للإبداع الفكري.

وفي خضم هذا التحول الكبير والمشاكل المكتففة التي تعانى منها البشرية، نجد المرأة تعيش تحديات كبرى سيما في دول العالم الثالث ومنها الجزائر تمثل أساساً في مواجهة الحياة اليومية بما فيها من تمييز سياسي واجتماعي وجنسى وقانوني، وهذا ما يخنق إمكاناتها، ففي الوقت الذي تبذل فيه المرأة جهداً أكبر يجري الإقرار بما تقوم به بدرجة أقل.

ومع التطور التكنولوجي السريع والتأثير الكبير للعلوم أصبحت قضية خروج المرأة للعمل أمر طبيعى في كثير من الأوساط الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي شجعها لدخول مجال الإدارة والقيادة خاصة، وفي جميع الميادين اقتصادية كانت أو سياسية أو تربوية، ظهرت العديد من النساء كقائدات مؤسسات وأحزاب وجمعيات وآخر منصب كادت المرأة الجزائرية أن تصل إليه هو منصب رأس الجمهورية، حيث رشحت أول امرأة وللأول مرة لهذا المنصب ونظراً للأهمية القصوى لمنصب القائد داخل المؤسسة على اعتبار أنه إذا صلح القائد صلح من حوله والعكس، فقد أولت له أهمية كبيرة ووضعت مجموعة من المعاصفات الواحتج تتوفرها في شاغل هذا المنصب وهذا انطلاقاً من تأكيد الدراسات الحديثة على العلاقة الوثيقة بين أسلوب القيادة والرضا عن العمل.

وعلى اعتبار أن القيادة هي فن معاملة الطبيعة البشرية أو فن التأثير في السلوك البشري لتوجيه جماعة من الناس نحو هدف معين بطريقة تضمن طاعتهم وثقفهم واحترامهم وتعاونهم، فإن رجل الإدارة التعليمية يحتاج إلى مجموعة من المعاصفات والشروط للنجاح في عمله، وأن مفهوم القيادة مرتبط بمفهومين أساسيين هما الدور والمسؤولية، فإن القائد التربوي مطالب بإدراك الغايات البعيدة والأهداف الكبرى بالإضافة إلى اهتمامه بالأمور التنفيذية والتطبيقية والقيام بدور رئيسي في رسم السياسة وتنفيذها، وفي ضوء الاتجاهات العالمية والدراسات والبحوث التي تناولت قضياباً ومشكلات القيادة قد توحى بأن هذه الأخيرة مقصورة على الذكور دون الإناث، لكن الواقع أثبتت أن المرأة الجزائرية دخلت مجال العمل بصفة عامة، وأخذت تترقى فيه حتى وصلت إلى

اتجاهات الفرد الجزائري نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية
صيفية جدوالي
مصف الوظائف وأرقاها، ألا وهي الوظائف الإدارية القيادية وتحديداً في المجال التربوي الذي
يحتوي أكبر نسبة من النساء العاملات مقارنة بالقطاعات الأخرى.

ومع ذلك فهناك بعض الصعوبات التي تواجه المرأة سواء في عملها داخل المؤسسة أو في المجتمع
الكلي، وما يمكن أن يمارسه أفراده من ضغوطات يمكن أن تعرقل عملها أو تشله نهائياً، وهذا
انطلاقاً من القناعات والاتجاهات التي يحملها الأفراد داخل المؤسسة أو المجتمع نحو عمل المرأة
واحتلالها منصب القيادة بصفة خاصة.

١— مشكلة البحث:

قامت الباحثة بدراسة الاتجاهات نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية من
خلال طرح تساؤلات ثلاثة تمثل مشكلة البحث وهي:

أ— هل هناك اختلاف في اتجاه أفراد المجتمع نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات
التعليمية مرتبط بالجنس؟

ب— هل هناك اختلاف في اتجاه أفراد المجتمع نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات
التعليمية مرتبط بالسن؟

ج— هل هناك اختلاف في اتجاه أفراد المجتمع نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات
التعليمية مرتبط بالمستوى التعليمي؟

٢— أهمية الدراسة:

بالرغم أنه من الطبيعي تولي المرأة منصب قيادة مؤسسة تعليمية إلا أنها لا تزال تعاني من
ضغوطات كبيرة خاصة من طرف أفراد المجتمع الذي يحيط بها، نتيجة لجموعة عوامل تتجسد في
سلوكيات وأقوال وأفعال، تحد من طموحات المرأة مما يؤثر على الخطط التنموية للمجتمع
الجزائري، وهنا تكمن أهمية البحث الحالي، فدراسة اتجاهات الفرد الجزائري نحو تولي المرأة
للمناصب القيادية وبخاصة في المؤسسات التعليمية، تمكنت من تشكيل نظرة شاملة على العارقين التي
تواجه الفتاة منذ بداية تعليمها إلى غاية ممارستها للعمل القيادي.

٣— هدف الدراسة:

هدف الدراسة الحالية أساساً إلى تحديد نوعية الاتجاه نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في
المؤسسات التعليمية، من خلال تحويل اتجاهات أفراد المجتمع نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في
المؤسسات التعليمية من طبيعتها الإنسانية إلى طبيعة حساسية يمكن الحكم عليها بالإيجاب أو
بالسلب، وتفسير ذلك انطلاقاً من إجابات المبحوثين.

4- فرضيات البحث:

أ— هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد المجتمع نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية مرتبطة بالجنس؟

ب— هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد المجتمع نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية مرتبطة بالسن؟

ج— هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد المجتمع نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية مرتبطة بالمستوى التعليمي؟

وتحث هذه الدراسة في طبيعة اتجاهات أفراد المجتمع نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية، من خلال جملة المواقف النفسية للأفراد تجاه تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وكذا إمكانية وصول المرأة للمناصب القيادية إضافة إلى القدرات القيادية للمرأة.

5- مفاهيم البحث:

أ— تعريف الاتجاه: يمكن للدراسة أن تبني التعريف الإجرائي التالي: "الاتجاه هو حالة من الاستعداد العقلي العصبي المكتسب من التجربة والخبرة يؤثر على سلوك الفرد ومشاعره إزاء الأشياء والأمور والمواقف المختلفة".

ب— تعريف المرأة العاملة: يمكن للدراسة أن تبني التعريف الإجرائي التالي: "المراة العاملة هي المرأة التي تقوم بعمل جسمي أو ذهني خارج المنزل وتتقاضى مقابلة أجر مادي" والدراسة هنا تركز على عمل المرأة النسخن والذي يتم أساساً في الإدارة وخاصة في المراكز العليا كالقيادة مثلاً.

ج— تعريف القيادة: يمكن للدراسة أن تبني التعريف الإجرائي التالي: "القيادة هي مجموعة من المواقف والمهارات الإدراكية والإنسانية التي يجب أن تتوفر في شخص ما حتى يستطيع التأثير في الجماعة سعياً منه لتحقيق أهدافها".

د— تعريف القيادة التربوية: يمكن للدراسة اعتماد التعريف الإجرائي التالي: "القيادة التربوية هي مجموعة المهارات التي تمكن التربوي من التأثير في سلوكيات وأداء العاملين وكسب طاعتهم واحترامهم وولائهم وخلق التعاون بينهم من أجل تحقيق أهداف العملية التربوية"

ه— تعريف المؤسسة التعليمية: ويمكن للدراسة اعتماد التعريف الإجرائي التالي: المؤسسة التعليمية هي "الأداة الرسمية للتربية والتعليم لها جانب بنائي ويمثل الهيكل التنظيمي لها وجانب وظيفي ويتمثل في دورها الاجتماعي والثقافي والتنموي تكفل به وصول الفرد إلى درجة معينة من العلم والوعي يستطيع بها التكيف مع الجماعة التي يتتمي إليها".

6-الدراسات السابقة:

أ— دراسة الباحث "لحسن بو عبد الله"(1) سنة 1995 حول "دور ومركز المرأة في المجتمع الجزائري" منطلقاً من التساؤلات التالية: إلى أي مدى أدى كل من المركز القانوني للمرأة و تعرضها لخبرات التعليم والعمل إلى تغير حقيقي في العقلية الجزائرية تجاهها؟ وهل هذا الافتراض في تغيير العقلية له ارتباط بالجنس، السن، ودرجة التعليم؟ وكيف تؤثر التغيرات السابقة الجنس، العمر، درجة التعلم في تكوين أو تغيير الاتجاهات نحو مركز المرأة في المجتمع؟ هل هناك علاقة بين تغير الاتجاهات نحو دور ومركز المرأة وبين التحرر من الصورة النمطية الذكورية والأثنوية التقليدية؟ وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الرجال والنساء وبين كبار السن وصغر السن ومتواسطي السن بالنسبة للاتجاه نحو دور ومركز المرأة في المجتمع.

- وجود تفاعل بين الجنس والمستوى التعليمي وبين السن والمستوى التعليمي وهذا يعني عدم تأثير كل من السن والجنس على تغيير الاتجاهات نحو الأدوار الجنسية إلا باقتراهما بالمستوى التعليمي.

- وفي الأخير توصل الباحث إلى وجود مجموعة من العوامل المرتبطة بتغيير الاتجاهات والخصائص الشخصية منها: الأدوار التقليدية للمرأة، العامل المهني للمرأة، وأخيراً خصائص الذكورة.

ب— دراسة الباحثة "بلقيس عبد الناصر بن علي الشريف"(2) سنة 1995، حول "الاتجاهات النفسية للإداريات والسلوكيات الإيجابية والسلبية في بيئة العمل الإداري"، أجرت الباحثة الدراسة الميدانية بمدة منطلقة من المسؤولين التاليين.

* ما هو مستوى الاتجاه النفسي للإداريات تجاه إدارة العمل وبيئته؟

* ما هي العوامل التي لها علاقة بالاتجاه النفسي الذي تحمله الإداريات؟

باتت الدراسة بالوصول إلى مجموعة من النتائج والتي قورنت بالفرضيات حيث وجدت الباحثة فيما يخص قياس الاتجاه النفسي أن المستويين المتوسط والإيجابي هما السائدان، أما بالنسبة للعوامل إيجابية وسلبية للاتجاه النفسي فتمثلت في: الرضا عن العمل والشعور بضغطه الكبير والغضب كرد فعل في الأزمات، الاستياء والرفض كرد فعل في الموقف الإعتيادي، تكرار استعمال الهاتف، الود مع فقة معينة، التأثر بأراء الآخرين، تبادل الزيارات المكتبة، الاهتمام بالشائعات، التركيز والدقة في العمل، تحمل مسؤوليات طارئة، متابعة العمليات دون إشراف مباشر، النشاط والحماس، الاستعداد والمهارة.

ج— دراسة الباحثان "علي معسكل" و"معصومة أحمد"(3) سنة 2003، حول "الاتجاه النفسي نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية بمنظمات العمل المختلفة"، حيث انطلق الباحثان من مجموعة

تساؤلات حول اتجاهات الفرد السعودي نحو العمل الإشرافي للمرأة وإمكانية وصولها لمثل هذه الوظائف في المجتمع الكوني.

لتخلص الدراسة في الأخير إلى النتائج التالية:

— وجود اتجاه إيجابي بدرجة معتدلة نسبياً لدى العينة كلها مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مختلف الفئات التي تكون العينة.

— غياب تأثير التفاعل بين الخبرة الوظيفية والجنس الجنسية والجنس والخبرة الوظيفية والجنسية.

7- الخلفية النظرية للبحث:

ظهرت خلال العقود القليلة الماضية جملة من النظريات الحديثة للقيادة قامت بتفسير السلوك الإداري وتصنيفه ووضعت مجموعة من الصفات القيادية التي تختلف من نظرية إلى أخرى حسب المنطلقات والروايات التي نظر منها أصحابها للقيادة أهمها:

أ— نظرية السمات الشخصية:

وقد قامت هذه النظرية على أساسين هامين (4)

— أن البشر يمكن تقسيمهم إلى مجموعتين: قادة وتابعين.

— أن القادة يتميزون بسمات وصفات معينة لا تتوفر في التابعين.

ب— نظرية أنماط السلوك:

ترى هذه النظرية أن القيادة هي مجموعة من التصرفات السلوكية التي يؤديها القائد لمساعدة جماعة التابعين في تحقيق النتائج التي يرغبونها كرفع جودة العلاقات التفاعلية بين الأفراد وتدعم التماسك بينهم، أو توفير الموارد المادية وغير المادية للجماعة أو رفع مستوى أدائها (5)

ج— النظرية الموقفية:

يؤكد أنصار هذه النظرية على الأدوار والوظائف القيادية في المواقف المختلفة وبالتالي فإن فعالية القيادة ترتبط بمعنى استخدام النظرية المناسبة للحل في كل موقف أي أن القائد لا يستطيع القيام بمهام القيادة في جميع الأعمال (6)

وبالتالي فإن مواقف القيادة وطبيعتها بالإضافة لطبيعة الموقف وعناصره هي التي تحدد خصائص القائد وميزاته المطابقة للوظيفة.

د— النظرية التفاعلية:

تعتبر هذه النظرية القيادة عملية تفاعل اجتماعي، تتحدد خصائصها على أساس أبعاد ثلاثة هي: السمات الشخصية للقائد، عناصر الموقف ومتطلبات وخصائص الجماعة، فهي تنظر إلى القيادة من خلال عملية التفاعل الاجتماعي بين القائد والمرؤوسين من أجل تحقيق أهدافهم وحل مشاكلهم.

وبالتالي فإنه لا سمات القائد وحدها ولا عناصر الموقف وحدها يمكن أن تحدد مدى فاعلية القيادة بل يجب أن يتفاعل العنصرين الأوليين مع عنصر آخر وهو متطلبات وحاجات الجماعة، أي أن القائد لا يكون ناجحاً لأنه ذكي أو متمن أو لديه قدرات ومهارات فنية وإدارية، وإنما لأن ذكاءه وقدراته تعتبر في نظر الجماعة ضرورية لتحقيق أهدافها (7)

8- منهجية البحث:

بما أن البحث يتمحور حول اتجاهات أفراد المجتمع نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية، فقد تم اعتماد المجتمع المفتوح مجتمعاً للبحث.

9- عينة البحث:

نظراً لطبيعة مجتمع البحث الخاصة فقد تم استخدام إحدى الأساليب الإحصائية التي تعتبرها مناسبة لتحديد حجم العينة من مجتمع إحصائي غير معلوم عند مستوى ثقة 95% واستعملت القانون الإحصائي (7) التالي: $n = \frac{1.96}{\sqrt{0.05}} \times f(1-f)$
خـ: الخطأ المعياري المقدر بـ 0.05 وذلك لاعتمادنا على مستوى ثقة قدره: 95%
فـ: درجة الاختلاف بين مفردات المجتمع الإحصائي مقدرة بـ 0.5
وبعد إجراء الحسابات نجد أن: $n = 384$ مفردة، وقد أخذت العينة بالطريقة العرضية من ولاية سطيف.

10- أداة جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة في جمع بيانات الدراسة على مقياس لاتجاهات يقيس اتجاهات الفرد الجزائري نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية، وهذا المقياس مكون من ثلاثة محاور وثلاثين بندًا تتوافق مع هدف الدراسة والمتغيرات المراد اختبارها من خلال الدراسة، حيث تضمن المخور الأول عشرة بنود تقيس الاتجاه نحو المساواة بين المرأة والرجل، فيما شمل المخور الثاني على تسعة بنود وتقيس الاتجاه نحو إمكانية وصول المرأة للمناصب القيادية، في حين جاء المخور الثالث في إحدى عشرة بندًا وكلها تقيس الاتجاه نحو القدرات القيادية للمرأة.

ولضمان الدرجة المقبولة للصدق والثبات بالنسبة للمقياس قامت الباحثة بعرضه على مجموعة من المحكمين من الأساتذة ذوي الاختصاص في مجال علم النفس ثم أعيد صياغة الاستبيان في ضوء الملاحظات، وبعد ذلك تم تحرير المقياس على مجموعة من الأفراد الذين لهم نفس خصائص العينة، وبناء عليه تم ضبط المقياس في صورته النهائية.

وبعد أن وزع الاستبيان وتم جمعه من عينة الدراسة تبين أن هناك نقص بـ 64 استبيان لم يتم إعادتها من قبل المبحوثين، ليصبح الحجم الفعلي للعينة هو 320 فرد.

11— تحليل النتائج ومناقشتها:**أ— فيما يخص الجنس:**

يتضح من خلال هذه النتائج وجود فروق واضحة بين اتجاهات الذكور والإإناث نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية وهذا ما يظهر من خلال نتائج الدراسة المرتبطة بالحاور الثلاثة، حيث نجد بالنسبة للمحور الأول فروق واضحة بين الذكور والإإناث في اتجاهاتهم نحو تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في التعليم والعمل، حيث جاءت اتجاهات الذكور سلبية لتصل تكرارات عدم الموافقة فيها إلى (812) مقابل (542) موافق على هذا المحور حسبما يشير إليه الجدول رقم (2)، وقد يرجع هذا إلى تمسك الذكور بدورهم الريادي وعدم إعطاء المرأة فرصة المشاركة فيه، والقيام بنفس الأعمال التي يزاولها الرجال أما الإناث فقد كانت اتجاهاتهم متقاربة بين الموافقة وعدم الموافقة والتي يمكن إرجاعها إلى تمسك المرأة بدورها التقليدي نتيجة تنشتها الاجتماعية من جهة، وتطلعها للتغيير وكسر حاجز الثقافة التقليدية المرتبط بالصورة النمطية المرسومة لها من قبل المجتمع من جهة أخرى، أما بالنسبة للمحور الثاني فقد ظهرت فروق واضحة بين الذكور والإإناث نحو إمكانية وصول المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية، حيث نجد جميع الاتجاهات إيجابية مع وجود فارق في الشدة خاصة بالنسبة للإناث اللواتي جاء اتجاههن أكثر إيجابية، مقارنة باتجاهات الذكور التي كانت أقل إيجابية من سابقتها.

أما بالنسبة للمحور الثالث فقد كانت معظم الاتجاهات إيجابية وأكثر حدة على العموم من سابقتها، حيث وصلت تكرارات الموافقة عند الإناث على هذا المحور حسب الجدول رقم (4) إلى (1162) وهي أكبر التكرارات في الحاور الثلاثة مما يؤكّد أن المرأة الجزائرية ورغم ما تتعرض له من معوقات خاصة المعنية، إلا أنها تمتلك طاقة هائلة إذا ما استغلت بشكل جيد انعكس ذلك إيجابياً على تنمية المجتمع ككل.

وعموماً يظهر من خلال النتائج الاتجاه السلي عند الذكور أكثر منه عند الإناث، وهذا ما وجد في تكرارات الذكور بالنسبة للموافقة على تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية، حيث تقدر بـ (2329) موافق مقارنة بالإإناث والتي وصلت إلى (3165) موافقة على هذا الموضوع، أما بالنسبة لعدم الموافقة فقد وصلت تكراراً لها (1630) بالنسبة للذكور مقابل (978) بالنسبة للإناث مثلما يبيه الجدول رقم (1)، وهذا ما يمكن إرجاعه إلى التمسك الشديد للرجل بأدواره التقليدية ومميزاته الذكورية المتمثلة في الخشونة والرجلولة وغيرها، واستحواده على المناصب القيادية وعدم إعطاء المرأة فرصة المشاركة فيها، مع أن هناك نسبة من الذكور تؤيد فكرة منح المرأة نفس فرص التعليم والعمل وبخاصة في المراكز القيادية مثلها تماماً مثل الرجل، وقد يرجع هذا إلى تأثير التغير السوسيو-ثقافي الذي طرأ على المجتمع نتيجة الاختناك بالثقافات الأخرى.

أما بالنسبة للإناث، فقد ظهر اتجاه إيجابي نحو احتلال المرأة لمصب قيادي في مؤسسة تعليمية، والذي يمكن إرجاعه إلى تخلص المرأة ولو نسبياً من الصورة النمطية التي رسها لها المجتمع، بسبب دخولها مجالات التعليم والعمل وتأثرها بما يحدث في العالم من تطورات وتغيرات على وضع ودور ومكانة المرأة، أما بالنسبة للفتيات غير الموقفات على قيادة المرأة لمؤسسة تعليمية فإن تكراراًهن وصلت إلى (978)، وهذا ما يدل على بقاء بعض مظاهر تأثير الصورة النمطية المرسومة لها من قبل المجتمع، وأنما غير قادرة على تولي مناصب عالية في المجتمع وكذا كون المرأة تميز بمجموعة من الخصائص الأنثوية كالرقابة والشفافية، تمنعها من القيام بدور القيادة الذي يحتاج إلى حزم وصرامة وقوة شخصية، وهذا ما يؤثر سلباً على إرادة المرأة وطموحها في الوصول إلى مثل تلك المناصب، وبالتالي فإن لتغيير الجنس أثر كبير في اختلاف الاتجاهات نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية، وخاصة إذا ما اقتربن بالمستوى التعليمي وبالأشخاص فيما يتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل، حيث يظهر الاتجاه السلي للذكور مقارنة بالإناث، وهذا ما يبينه الجدول رقم (2).

ب — فيما يخص السن:

من خلال هذه النتائج يمكن القول أن هناك فروق دالة إحصائية بين كبار السن وصغر السن في المحاور الثلاثة، حيث نجد بالنسبة للمحور الأول أن اتجاهات كبار السن وصغر السن إيجابية، إلا أن هناك اختلاف من حيث الشدة، حيث نجد أنها أكثر حدة عند كبار السن خاصة ذوي مستوى جامعي، وقد يرجع هذا إلى التنشئة الاجتماعية التي تلقاها أفراد هذه المجموعة والتي جمعت بين الجيلين الأول قبل الاستقلال والجيل الثاني بعده، فعلى الرغم من اختلاف الظروف بين الزمين إلا أن هذه الفئة استطاعت تكوين اتجاهات إيجابياً نحو المساواة بين المرأة والرجل في التعليم والعمل، وقد يرجع هذا إلى اعترافهم بقدرات المرأة انتلاقاً من مشاركتها الإيجابية في ثورة التحرير من جهة، وتأثيرهم بمسارهم التعليمي الطويل من جهة أخرى، أما بالنسبة لصغر السن فقد كانت اتجاهاتهم سلبية إلى حد ما حيث وصلت تكرارات عدم الموافقة إلى (662) مقابل (650) موافق على تحقيق مبدأ المساواة حسب الجدول رقم (6)، وهنا يظهر نوع من الالتباس والغموض، فعلى الرغم من التطور السريع والتأثير الكبير للمجتمع بالثقافات الأجنبية التي تشجع على تحقيق المساواة والتحرر، بالإضافة إلى المستوى التعليمي المعتبر (جامعي)، إلا أن أفراد هذه الفئة جاءت اتجاهاتهم سلبية، وهذا ما يستدعي زيادة البحث والبحث المعمق في هذا الأمر.

وفيما يخص المحور الثاني جاءت اتجاهات أفراد المجتمع أيضاً إيجابية و مختلفة من حيث الشدة، حيث كانت اتجاهات كبار السن وصغر السن إيجابية إلى حد بعيد، وقد يرجع هذا إلى التنشئة الاجتماعية بالنسبة للكبار السن، أما صغار السن فقد تشير اتجاهاتهم الإيجابية إلى الاتجاهات الحديثة والمستقبلية لأفراد المجتمع الجزائري نتيجة تأثير الثقافات الأخرى.

أما بالنسبة للمحور الثالث فقد جاءت اتجاهات أفراد المجتمع كذلك إيجابية وتختلف من حيث الشدة، حيث نجد اتجاهات كبار السن خاصة ذوي المستوى الجامعي أكثر إيجابية مقارنة بذوي مستوى أقل من الجامعي، ويمكن إرجاع ذلك إلى تشتيتهم الاجتماعية التي جمعت بين جيلين من جهة، وتأثير المستوى التعليمي المرتفع من جهة أخرى، في حين جاءت اتجاهات فئة صغار السن ذوي مستوى أقل من الجامعي متوافقة إلى حد بعيد مع اتجاهات الفئة السابقة، حيث كانت أكثر إيجابية مقارنة ببقية الفئات.

وعموماً فقد جاءت اتجاهات أفراد المجتمع كبار السن وصغار السن نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية إيجابية في المحاور الثلاثة وهذا ما يؤكّد زيادة افتتاح المجتمع الجزائري على التطورات الدولية الحاصلة فيما يتعلّق بدور ومكانة المرأة، نتيجة النشاط الدولي المكثف بغية إعطاء مكانة لائقة للمرأة والسماح لها بالمشاركة في موقع اتخاذ القرارات، وهذا ما انعكس إيجابياً على مكانة المرأة في المجتمع الجزائري، ويظهر ذلك جلياً من خلال الاتجاهات الإيجابية للفرد الجزائري نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية، والتي سمحت وتسمح لها كأخت أو ابنة أو زوجة من الاستمرار في تحقيق تطلعاتها إلى مراكز أرقى ومناصب أعلى.

ومع ذلك فمن خلال المقابلات التي أجريت مع بعض النساء القائدات، فقد أكدن أن المرأة القيادية تتعرّض لمجموعة من الصعوبات سواء داخل المؤسسة أو خارجها تمثل أساساً في صعوبة التعامل مع جماعات العمل وصعوبة تطبيق اللوائح والقوانين وفرض النظام وتأكيد شخصيتها، نتيجة النظرة السلبية من طرف التابعين لها من جهة ومن طرف أفراد المجتمع من جهة أخرى، حيث أن النساء القائدات اللواتي قمنا بمحاجتهن أثبنن بأنهن قادرات على القيام بكل الأعمال المرتبطة بالقيادة ما عدى العلاقات الإنسانية، حتى أن بعضهن أبدين استعدادهن لتغيير الوظيفة.

جـ - فيما يخص المستوى التعليمي:

تظهر النتائج المتحصل عليها أن المستوى التعليمي له أثر كبير في اتجاهات أفراد المجتمع بغض النظر عن سنهما أو جنسهما نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية، وخاصة فيما يتعلق بالمحور الأول، حيث نجد اتجاهها إيجابياً إلى حد ما لدى ذوي مستوى أقل من الجامعي، حيث قدرت تكرارات الموافقة بـ (704) مقابل (631) تكرارات غير الموافقة على تحقيق المساواة بين الذكور والإإناث في التعليم والعمل حسب الجدول رقم (10)، ونفس الشيء بالنسبة لبقية الفئات ذوي مستوى جامعي إناث أو ذكور وكذا ذوي مستوى أقل من الجامعي إناث، حيث جاءت اتجاهاتهم متقاربة بين الموافقة وعدم الموافقة.

أما بالنسبة للمحور الثاني: فقد جاءت اتجاهات إيجابية على العموم مع زيادة حدتها عند ذوي المستوى أقل من الجامعي، حيث وصلت تكرارات الموافقة على إمكانية وصول المرأة لمنصب قيادة

المؤسسات التعليمية إلى (1089) مقابل (186) غير موافق حسب الجدول رقم (11)، أما ذرو المستوى الجامعي فقد جاءت اتجاهاتهم إيجابية ولكن أقل حدة من سابقتها، وبالتالي فإن المستوى التعليمي له أثر دال على اختلاف الاتجاه نحو إمكانية تولي المرأة مثل هذه المناصب.

فيما يخص المحور الثالث: ظهرت فروق كبيرة بين ذوي المستوى الجامعي وذوي المستوى أقل من الجامعي، حيث تبيّن كلا الفتنتين باتجاه إيجابي نحو القدرات القيادية للمرأة مع وجود إخلاف في شدة هذا الاتجاه.

وعموما فقد جاءت اتجاهات أفراد المجتمع إيجابية نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية سواء كانوا ذوي مستوى جامعي أو غير جامعي مع وجود فروق في حدة هذا الاتجاه، وقد يرجع هذا إلى التغيرات والتطورات الحاصلة في المجتمع كله، أي أن هذه التطورات كانت شاملة لجميع أقطار المجتمع ولم تقتصر على ميدان معين أو فئة بعينها، نتيجة احتكاك مجتمعنا بالمجتمعات الأخرى، والتدايق السريع للثقافات الأجنبية إلى مجتمعنا الجزائري، بالإضافة إلى جهود المرأة المستمرة وتعرضها لخبرات التعليم والعمل، واستعدادها وقبلها الدائم لعمليات التطوير المستمرة، إضافة إلى تأثير المستوى التعليمي الذي ساعد الفرد الجزائري كثيرا على الانفتاح والتحرر من بعض القيود الثقافية التي أعادت كثيرا للأحباب زمنية طويلة عملية التطور، ووقفت حجرة عشرة أيام استقلالية المرأة ومشاركتها في موقع اتخاذ القرارات، كل هذه العوامل سابقة الذكر ساعدت المرأة على الدخول في مجال القيادة والنجاح فيه.

12—مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:

أ—مناقشة نتائج السؤال البحثي الأول في ظل الفرضية الجزئية الأولى:

من خلال الجدول رقم (1) تظهر كا² الحسابية (196.96) أكبر من كا² الجدولية وهذا يعني وجود فروق دالة بين الذكور والإإناث في اتجاهاتهم نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية إذن فالفرض الصافي الأول مرفوض وبالتالي الفرضية الجزئية الأولى مقبولة.

ب—مناقشة نتائج السؤال البحثي الثاني في ظل الفرضية الجزئية الثانية:

من خلال الجدول رقم (5)، نجد أن كا² الحسابية (45.16) أكبر من كا² الجدولية (5.99)، وهذا ما يدل على وجود فروق واضحة ذات دالة إحصائية بين كبار السن وصغر السن نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية إذن فالفرض الصافي الثاني مرفوض والفرضية الجزئية الثانية مقبولة.

ج—مناقشة نتائج السؤال البحثي الثالث في ظل الفرضية الجزئية الثالثة:

من خلال الجدول رقم (9) نجد أن كا² الحسابية (9.2) أكبر من كا² الجدولية (5.99)، وهذا ما يؤكّد أن الفروق دالة بين ذوي مستوى جامعي ذوي مستوى أقل من الجامعي في اتجاهاتهم نحو

تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية، وبالتالي فالفرض الصفيري مرفوض ونقبل وبالتالي الفرضية الجزئية الثالثة.

13— أهم نتائج الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة محاولة متواضعة لوضع الأرضية لدراسات المرأة القيادية في المجتمع الجزائري، حيث ومن خلال الجانب النظري ونتائج التطبيق الميداني يمكن تكوين نظرة شاملة على وضع المرأة القائدة وأهم المحفزات التي تساعدها في عملها، والمعوقات التي تحد من طموحها وتأثير على أدائها المهني داخل المؤسسة التعليمية ويمكن تحديد أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

- الدراسة على عكس ما توقعه الكثيرون قد وصلت إلى نتائج إيجابية فيما يتعلق باتجاهات أفراد المجتمع نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية، حيث تأكّد أن الفرد الجزائري يؤيد فكرة تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم والعمل وكذا السماح للمرأة بالعمل في المناصب القيادية، بالإضافة إلى دعمه المباشر لعملها واعترافه بكفاءتها وقدراتها القيادية التي مكتّب من ترسّيخ دورها في التنمية

- وجود اختلاف بين الذكور والإإناث في اتجاهاتهم نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية

- عدم وجود اختلاف بين اتجاهات كبار السن وصغر السن نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية

- وجود اختلاف بين اتجاهات ذوو مستوى جامعي وذوو مستوى أقل من الجامعي نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية.

- للمرأة القدرة على تسيير المؤسسات التعليمية و مختلف المؤسسات الاقتصادية ولكنها عاجزة عن تكوين علاقات إنسانية جديدة بينها وبين مرؤوسها.

- هناك تغير في اتجاهات أفراد المجتمع الجزائري نحو دور ومكانة المرأة مقارنة بالسنوات الماضية وهذا ما ظهر من خلال مقارنة نتائج الدراسة بتائج الدراسات السابقة وكذا عند الرجوع إلى تطور دور ومكانة المرأة في المجتمع الجزائري.

- تؤثر الأفكار التي يحملها أفراد المجتمع كثيراً على دور ومكانة المرأة فإذا كانت هذه الأفكار إيجابية ساهم ذلك في رقيها وتقدمها العلمي والعملي، وإذا كانت سلبية جاءت النتائج عكسية.

ـ خاتمة:

بعد أن أخذت حظاً وافراً من التعليم لم تعد تكتفي المرأة الجزائرية بمجرد قيامها بأعمال بسيطة، بل أصبحت تطلعها أوسع لتشمل مناصب اتخاذ القرارات في البلاد، وخاصة في الحقل السياسي والقضائي والتربوي، وبالأخص في المؤسسات التعليمية، على الرغم من حدة الصعوبات التي

تواجدها سواء في محیط الأسرة أو المجتمع، والتي تتعكس سلباً على تطلعاتها وأمانتها وقدرها وحالتها النفسية، حيث وعلى الرغم من التطور السريع للمجتمع مادياً وعلمياً، كان من الصعب عليها التخلص من بعض القيم الثقافية التي تجسّد التخلف، ومع ذلك فمن خلال هذه الدراسة وجدت أن اتجاهات أفراد المجتمع إيجابية تجاه تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية، مما يدل أن الحاجز النفسي الذي وضعه المجتمع وحدد وبالتالي الصورة النمطية التقليدية للأئمّة ومرؤوسيها في قوى العمل ومشاركتها في التنمية قد بدأ في الزوال، كما أن الفروق بين أفراد المجتمع الجزائري نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية جاءت في معظمها ضئيلة مما يدل أن هذا التغيير قد مس جميع أفراد المجتمع في المؤسسات التعليمية بغض النظر عن جنسهم أو سنهم أو مستواهم التعليمي، حيث يشكلون وبالتالي قوة دعم معنوية تساعدها على تخطي عقليات كثيرة وكبيرة من جهة وتشجيعها على المضي قدماً من جهة أخرى.

وبالتالي فقد استعملت المرأة الجزائرية كل الإمكانيات المتاحة لها، واستغلت بالفعل الفرص في اعتلاتها مناصب اتخاذ القرارات في البلاد، وأصبح من الطبيعي جداً تواجدها في أماكن كثيرة وعديدة، كانت ولوقت قصير، محظوظة عليها، وبالنظر إلى متطلبات العصر الحديث، وكذلك التوجه الجديد للمشرفين على تسيير المجتمع، والذي أخذ المرأة بعين الاعتبار وفي جميع قوانينه، وسعى إلى تحسين أوضاعها ودمجها في مسيرة التنمية، سيكون لها دور إيجابي في المجتمع، وستتبوأ مكانة أرفع، وبالتالي ترقى بالأسرة والمجتمع إلى أفق أوسع.

جدول رقم (1) يبين استجابات أفراد العينة على مقياس الاتجاه نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية حسب متغير الجنس.

$$\text{كا}^2 \text{ المحسوبة} = 196.96, \text{ كا}^2 \text{ الجدولية} = 5.99, \text{ درجة الحرية} = 2, \text{ مستوى الدلالة} = 0.05$$

جدول رقم (2) يبين استجابات أفراد العينة على المحور الأول حسب متغير الجنس.

المجموع		غير موافق		محايد		موافق		الاستجابات المتغيرات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	1600	50.76	812	15.37	246	33.87	542	ذكور
100	1600	30.62	490	14.37	230	55.00	880	إناث

$$\text{كا}^2 \text{ المحسوبة} = 44.56, \text{ كا}^2 \text{ الجدولية} = 5.99, \text{ درجة الحرية} = 2, \text{ مستوى الدلالة} = 0.05$$

جدول رقم (3) يبين استجابات أفراد العينة على المحور الثاني حسب متغير الجنس.

المجموع		غير موافق		محايد		موافق		الاستجابات المتغيرات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	1440	17.58	253	14.16	204	68.26	983	ذكور
100	1440	11.96	172	10.06	145	77.98	1123	إناث

χ^2 المحسوبة = 153.18، كا² الجدولية = 5.99، درجة الحرية=2، مستوى الدلالة= 0.05

جدول رقم (4) يبين استجابات أفراد العينة على المحور الثالث حسب متغير الجنس.

المجموع		غير موافق		محايد		موافق		الاستجابات المتغيرات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	1760	17.58	565	14.16	391	68.26	804	ذكور
100	1760	11.96	316	10.06	282	77.98	1162	إناث

χ^2 المحسوبة = 153.18، كا² الجدولية = 5.99، درجة الحرية=2، مستوى الدلالة= 0.05

جدول رقم (5) يبين استجابات أفراد العينة على بنود المقياس حسب متغير السن.

المجموع		غير موافق		محايد		موافق		الاستجابات المتغيرات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	4800	27.69	1329	13.12	630	59.18	2841	كبار السن
100	4800	26.65	1279	18.02	868	55.27	2653	صغار السن

χ^2 المحسوبة = 45.16، كا² الجدولية = 5.99، درجة الحرية=2، مستوى الدلالة= 0.05

جدول رقم (6) يبين استجابات أفراد العينة على المحور الأول حسب متغير السن.

المجموع		غير موافق		محايد		موافق		الاستجابات المتغيرات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	1600	40	640	11.75	188	48.25	772	كبار السن
100	1600	41.37	662	18	288	40.62	650	صغار السن

χ^2 المحسوبة = 31.82، كا² الجدولية = 5.99، درجة الحرية=2، مستوى الدلالة= 0.05

جدول رقم (7) يبين استجابات أفراد العينة على المحور الثاني حسب متغير السن.

المجموع		غير موافق		محايد		موافق		الاستجابات المتغيرات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	1440	17.15	247	10.03	146	72.70	1047	كبار السن
100	1440	12.36	178	14.09	203	73.54	1059	صغار السن

χ^2 المحسوبة = 20.56، كا² الجدولية = 5.99، درجة الحرية=2، مستوى الدلالة= 0.05

جدول رقم (8) يبين استجابات أفراد العينة على المحور الثالث حسب متغير السن.

χ^2 المحسوبة = 12.83، كا² الجدولية = 5.99، درجة الحرية=2، مستوى الدلالة= 0.05

المجموع		غير موافق		محايد		موافق		الاستجابات المتغيرات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	1760	25.11	442	16.81	296	58.06	1022	كبار السن
100	1760	28.01	439	21.42	377	53.63	944	صغر السن

جدول رقم (9) يبين استجابات أفراد العينة على بنود المقياس حسب متغير المستوى التعليمي.

المجموع		غير موافق		محايد		موافق		الاستجابات المتغيرات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	4800	28.54	1370	15.37	738	56.08	2692	جامعي
100	4800	25.80	1238	15.83	760	58.37	2802	دون جامعي

χ^2 المحسوبة = 9.2، كا² الجدولية = 5.99، درجة الحرية=2، مستوى الدلالة= 0.05

جدول رقم (10) يبين استجابات أفراد العينة على المحور الأول حسب متغير المستوى التعليمي.

المجموع		غير موافق		محايد		موافق		الاستجابات المتغيرات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	1600	41.93	671	13.18	211	7.37	718	جامعي
100	1600	39.43	631	16.56	265	44	704	دون جامعي

χ^2 المحسوبة = 7.46، كا² الجدولية = 5.99، درجة الحرية=2، مستوى الدلالة= 0.05

جدول رقم(11) يبين استجابات أفراد العينة على المحور الثاني حسب متغير المستوى التعليمي.

المجموع		غير موافق		محايد		موافق		الاستجابات المتغيرات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	1440	16.59	239	12.77	184	70.62	1007	جامعي
100	1440	12.91	186	11.45	165	75.62	1089	دون جامعي

χ^2 المحسوبة=10.08، كا² الجدولية = 5.99، درجة الحرية=2، مستوى الدلالة= 0.05

جدول رقم (12) يبين استجابات أفراد العينة على المحور الثالث حسب متغير المستوى التعليمي.

χ^2 المحسوبة=3.32، كا² الجدولية = 5.99، درجة الحرية=2 ، مستوى الدلالة= 0.05

المجموع		غير موافق		محايد		موافق		الاستجابات المتغيرات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100	1760	26.13	460	19.48	343	54.37	957	جامعي

100	1760	23.92	421	18.75	330	57.32	1009	دون جامعي
-----	------	-------	-----	-------	-----	-------	------	-----------

مقياس حول: "اتجاهات الفرد الجزائري نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية"

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
--------------------------	--------------------------	--------------------------

السن:، الجنس: ذكر أنثى المستوى التعليمي جامعي دونه
ضع علامة (X) داخل الخانة المناسبة بعد القراءة الجيدة للبند

الرقم	البند	النوع	موافق	محايد	غير موافق
01	مساواة المرأة بالرجل في الوظائف والمهن حق طبيعي				
02	مدمرة المدرسة تجيد تنظيم وتوزيع وقتها				
03	التعليم فتح مجال المشاركة للمرأة في المناصب القيادية للمؤسسات التعليمية				
04	المرأة أكثر حماساً للعمل القيادي من الرجل				
05	المرأة تجيد المهن المتصلة بالعلاقات الإنسانية				
06	التعليم يجعل على زيادة تحرير المرأة في المجتمع				
07	المجتمع لا يزال غير مقتنع بالخراط المرأة في الأعمال التي يزاولها الرجل				
08	للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات في الأوقات الحرجة				
09	عمل المرأة القيادي سمة من سمات المجتمع المتحضر				
10	يجب عدم تشجيع المرأة على العمل القيادي لأنه يؤدي إلى التنافس ضد الرجل				
11	للمرأة القدرة على التأثير الإيجابي في الآخرين				
12	لا يأس من عمل المرأة في المراكز القيادية إذا كان في المجال التربوي				
13	مدمرة المدرسة لا تستطيع تحمل أعباء العمل القيادي نفسياً وجسمياً مقارنة بالمدبر				
14	وجود المرأة في مركز قيادة المؤسسة التعليمية يؤدي إلى تحسين الأوضاع				
15	لا يأس من عمل المرأة القيادي في المؤسسة التعليمية طالما تلتزم بالخلق الإسلامي				
16	بيانات العمل تفضل الرجل حتى ولو وجدت المرأة التي تفوقه كفاءة.				
17	قائدة المدرسة غير قادرة على تنظيم الوقت وتقدير أهميته				
18	لا يمكن للمرأة أن تحمل منصب قيادة المدرسة حتى ولو كان مستواها عالياً.				
19	تستطيع المرأة تحمل أعباء العمل القيادي في المؤسسة التعليمية مثلها مثل الرجل				
20	لا تستطيع مدمرة المدرسة التأثير في مروءتها لضعف شخصيتها				
21	لا يمكن للفتاة الاستمرار في التعليم لأنه يتناقض وتقاليد المجتمع				
22	يجب أن تترك الحرية للمرأة في اختيار عملها شأنها في ذلك شأن الرجل				
23	المرأة لا تجيد المهن المتصلة بإدارة الشؤون المالية				
24	المجتمع الجزائري لا يمكنه السماح للمرأة أن تحمل منصب قيادي حتى ولو كان				

			في مؤسسة تعليمية.
			لا يمكن المساواة بين المرأة والرجل في كافة الأعمال 25
			المرأة غير قادرة على تحمل مسؤوليات المناصب القيادية العليا 26
			تحرير المرأة يأتي من خلال مشاركتها في المهن العليا 27
			وجود المرأة في المناصب القيادية للمؤسسات التعليمية يؤدي إلى مشكلات في ميدان العمل 28
			يمكن للمرأة العمل مع الرجل في جميع المهن والأعمال 29
			المرأة التي تحتل منصب قيادي في مؤسسة تعليمية لا تستطيع التوفيق بين عملها في المنزل ومهنتها. 30

الهوامش:

- 1— لحسن بوعبد الله: تغير دور ومركز المرأة في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، 1995، باتنة، ص ص 156—175.
- 2— بلقيس عبد الناصر بن علي الشريفي: الاتجاهات النفسية للإدارات والسلوكيات الإيجابية والسلبية في بيئة العمل الإداري، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 35، العدد 1، 1995، الكويت، ص ص 1929—1966.
- 3— علي معسكل ومعصومة أحمد: "الاتجاه النفسي نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية بمنظمات العمل المختلفة في المجتمع الكويتي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 31، العدد 4، الكويت، 2003، ص ص 858—879.
- 4— محمد منير مرسي: الإدارة المدرسية الحديثة، عالم الكتب، القاهرة، 2001، ص 32.
- 5— سعيد محمد المصري: التنظيم والإدارة، مدخل لعمليات التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 199.
- 6— راوية حسن، السلوك التنظيمي المعاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 37.
- 7— محسن العبودي: الاتجاهات الحديثة للإدارة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1991، ص 374.